البيئة السياسية بقسنطينة وأثرها في فكر ومواقف عبد الحميد بن باديس.

د. الطاهر بونابي*

مقدمة: شكل التراكم السياسي في بيئة قسنطينة منذ لحظة الاحتلال الفرنسي للمدينة سنة 1837م، وإلى غاية عقد العشرينيات من القرن العشرين مصدر إلهام لعبد الحميد بن باديس في قضايا السياسة والإصلاح. وهي جملة الأفكار والمطالب التي رشحت من جهود رجال البيوتات القسنطينية- الأعيان، الأرستقراطية التقليدية، البورجوازية- في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، وهم يصارعون البقاء في مواجهة أصناف القهر والإبادة العسكرية على أيدي الجيوش الفرنسية، التي كفلت آلتها الحربية للفرنسيين فرض إدارتهم وقوانينهم محل مؤسسات الحكم الجزائرية والشرائع والقوانين الإسلامية، مما غير سريعا في بنية المجتمع الجزائري واقتصاده نحو التفكك الاجتماعي والاضمحلال المادي، وكان من تجلياتها إضعاف نسيج البيوتات الكبرى في المدن؛ خصوصا في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة[1]، من خلال ضرب ملكية الأرض الجزائرية، والعمل على القضاء عليها، واستبدالها بنسيج اجتماعي آخر يكون عونا للإدارة الفرنسية.

الأمر الذي تنبه إليه رجال هذه البيوتات، ونهضوا في مواجهة أساليب الإدارة الفرنسية، وسياساتها، ورغم أنهم لم يحدوا من خطط الإدارة الفرنسية وأساليبها في نهب الأرض والأملاك من الجزائريين، ومحو مقوماتهم الدينية واللغوية، إلا أنهم أسسوا لخطاب سياسي وقانوني، حددوا من خلاله الثوابت وشروط التكيف التي ضمنت لهم البقاء؛ إذ أن رجال البيوتات الكبيرة عادوا من جديد مع نهاية القرن التاسع عشر ببطء شديد، وهدوء حذر، عاملين في صمت على استنهاض التراكم السياسي الذي خلفه رجال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، من منطلق «أن عَالًا ما لا يَموتُ دون ألم، ولا قبل أن يعطي الحياة لتنظيم آخر للحياة البشرية يتضمّن إيديولوجية قوية»[2]، تلك الإيديولوجية القوية التي تسربت إلى عقل عبد الحميد بن باديس من هذا التراكم

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الإسلامي الوسيط- قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة المسيلة.

السياسي والإصلاحي، فاستوعب ظروفه وأهدافه، ووضعه موضع التنفيذ بطريقة هادئة وأسلوب جديد.

1- قسنطينة البيئة السياسية (ملهمة ابن باديس) 1889-1940م: مثلما اعتبر شارل روبير أجرون ظهور قضية الأهالي على المسرح السياسي الفرنسي نتيجة أزمة الضمير التي هزت مجموعة صغيرة من نواب البرلمان الفرنسي ما بين سنتي 1890 و1892، كان يجمعهم موقفهم السياسي المتسامح تجاه مسلمي الجزائر، وأوعز في سياق ذلك إلى شخصية طوماس سموال أربان (Thomas Samel Urbain)

السبق في إخراج قضية الأهالي إلى وضح النهار، وأشار بدوره في تقريضه يقول: «درسها من شتى جوانبها، وتوصل نظريا إلى حلها بفكره السياسي المُحنَّك، وتفكيره الفلسفي، وزهده كمتدين... وأصبح حلقة وصل ممتازة بين المسؤولين الفرنسيين وبين المجتمع الأهلي»[3] في مسعاه لتحقيق فكرة الجزائر الفرنكو-إسلامية[4].

كذلك درج الباحثون في قضايا الحركة الوطنية الجزائرية، تقديم الاعتبارات الخارجية كمؤثرات نشيطة في نشأة العمل السياسي الإصلاحي، وتطور نشاطه، مثل تأثير جريدة المنار التي كان يصدرها الشيخ رشيد رضا، ووصول دعوات الجامعة الإسلامية، والدعاية العثمانية، وزيارة محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903م، وثورة الشريف الحسين سنة 1916م، والرحلة إلى المشرق وتونس، وتأثير التيارات النقابية اليسارية والاشتراكية الفرنسية، وتطورات الحرب العالمية الأولى وتداعياتها، وهلم جرًا.

إلا أن ذلك في نظري يبقى في مستوى الظروف المساعدة على تفعيل الظواهر وإثراء طابع نشاطها، ويبقى الدور الرئيسي في نشوء الظواهر ونجاح التجارب إلى دور البيئة وما يفرضه واقعها على الفرد من ظروف، وتحديات تجعله خلف صناعة الظاهرة أو على الأقل مدركا لها، وهذه الطريقة في التناول تم سحبها كمؤثرات، حركت رواد الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي في الجزائر إلى العمل والنضال، ومنهم العلامة عبد الحميد بن باديس (1889-1940)، الذي تبلور وعيه السياسي والإصلاحي حسب رأي بعضهم، في أثناء رحلته إلى المشرق 1914، عندما التقى بشيخه حمدان الونيسي بالمدينة ونصحه «بأن لا يتقلد وظيفة دينية كعون رسمي قيم على العبادات، كي يسمح له ذلك بأن يكون صاحب فكر حر، لا يخضع لشروط السلطة الاستعمارية والكهنوت

الإسلامي المراقب من طرف الدولة»[5]، كما اعتبروا لقاءه بأحد شيوخ الأزهر في حلوان قرب القاهرة عاملا مهما «عزّز وجهته الناشئة»[6]. ولم يكتفوا بذلك، بل ذهبوا إلى أن ابن باديس قد شعر بتأنيب الضمير، باسم الطبقة الميسورة التي كان ينتمي إليها اجتماعيا، ولم يقو على تبريرها من جهة نظر الأخلاق الإسلامية، وبالتالي سعى إلى التضحية بنفسه روحا وجسدا حتى يكفر عن أخطاء الطبقة البورجوازية الإسلامية التي كانت حينئذ غافلة عن واجباتها الاجتماعية والدينية والسياسية[7]. وفي هذا التناول إبعاد صريح لدور البيئة السياسية القسنطينية، وما انطوت عليه من تراكم سياسي وإصلاحي، واكب السياسة الاستيطانية وتطوراتها، تعكسه أصناف العرائض والكتابات الصحفية والكتيبات خلال مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكان ذلك المعين الذي استوحى منه عبد الحميد ابن باديس أفكاره في السياسة والإصلاح، ثم إن الذين تحملوا تبعات هذا العمل كانوا كلهم من أهل البيوتات والطرق الصوفية والأعيان والقياد والموظفين، ما يدحض فكرة تقاعس كل الطبقة البورجوازية في مواجهة السياسية الاستيطانية، بل إن القفز فوقه وتجاوزه، يمثل إلغاء لشطر مهم من عمل التراكم السياسي لهذه الطبقة بمدينة قسنطينة، وأثرها في صنع توجهات عبد الحميد بن باديس.

إلا أن ذلك لا يعني النفي التام لأهمية تجارب الرحلة في الاستزادة والاستفادة من تجارب الآخرين، والتي لا يمكن التوصل بها ما لم تكن مسبوقة بشروط التهيؤ لذلك الوعي، وكيفية الاستفادة منه، وهو بالضبط ما وفره الرصيد التاريخي في المطالب السياسية بمدينة قسنطينة لعبد الحميد بن باديس، متمثلا في جهود ونشاط أعيانها ومستشاريها وقضاتها، وفي مقدمتهم جده المكي بن باديس، وابنه حميدة، بالإضافة إلى مجمل النشاط السياسي للأعيان والمثقفين في بلديات العمالة، والذي تأكد منه أن الوقائع على حد تعبير لوران فلوري «لا توجد خارج سياق نشوئها»[8]، شفيعنا في ذلك أنّا لم نتوصل إلى تجارب الرحلة وتأثير الظروف الخارجية في تحريك أعيان قسنطينة وسائر فئتها البورجوازية نحو المطالبة بحقوق الجزائريين والدفاع عن قضاياهم الدينية والوطنية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي مسألة تحيل إلى الوميض المتبقي في ساحة المعركة أو ما أطلق عليه مالك بن نبي «استمرار الفكرة التي بقيت حية في ميدان المعركة»[9].

فما هي مظاهر ومنطلقات هذه الفكرة؟ وهل كان بمقدورها النشوء حقا دون مؤثرات؟ وإلى أي مدى وفقت في مواجهة أساليب الإدارة الفرنسية وسياساتها في الابتزاز والطمس؟

أ/ نشاط الأعيان والفئة البرجوازية بقسنطينة (1830–1890م): وصف المؤرخ الجزائري الكبير أبو القاسم سعد الله قضية حقوق الإنسان التي أثارها أعيان قسنطينة إلى البرلمان الإنجليزي سنة 1833م، والتي طلبوا فيها من بريطانيا التدخل لإنقاذ الجزائر من الفرنسيين، بأنه «تحرك يدل على وعي متقدم»[10]، تواصل حسب وثائق الخمسينات من القرن 19م في شكل محاولات القيام بالمقاومة العسكرية، وفي بعضها كذلك ملاحظات تتعلق بالسلوك السياسي لبعض الشخصيات الإسلامية في قسنطينة[11]، ومن أبرزهم المكي بن باديس (1820–1899م) جد عبد الحميد بن باديس، فقد كان عارفا بخبايا الاستعمار وسياسته وأهدافه، فقد وعَاهَا عن قرب بحكم معاصرته لأهوال الدخول الفرنسي إلى قسنطينة سنة 1837م، ومعايشته لظروف تعطيل العمل بنظام المحاكم الشرعية الإسلامية بدءا من مرسوم 31 ديسمبر 1859م، الذي أسند استئناف الحكم إلى المحاكم حيث القضاة الفرنسيون واستئناف الأحكام يكون في محاكم التريبونال[12]، وإذا كان ذلك قد تسبب في قيام ثورة 1864–1865م ببلاد القبائل، فإن الإدارة الاستعمارية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث، قد دفعت إلى خلق نزعة جديدة بتشكيلها للجنة قاسطامبيد (la commission Gastombide) تضمنت خمسة أعضاء فرنسيين[13]، وممثلين جزائريين[14]، من بينهم المكي بن باديس، الذي أدرك حينئذ طبيعة المناخ السياسي المشجع في عهد المملكة العربية النابليونية بين 1865 و1869م، وتدرج في المناصب الإدارية والقضائية، كمساعد في المكتب العربي ومساعد للقاضي محمد الشاذلي ثم قاضيا بوادي العثمانية 1865م، ونائبا في مجلس العمالة بقسنطينة 1858م، وAssesseur في التريبونال الفرنسي إلى أن توج بوسام الشرف légion d'Honneur، وكل ذلك أهله إلى الإقدام على الجهر بأفكاره في إصلاح القضاء وهيئات المحاكم من أجل تحقيق الاستقلالية في الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية للجزائريين عن الإدارة الفرنسية.

وقبل أن تجتمع لجنة قاسطامبيد، سبق ذلك بالاحتجاج لدى المجلس العام بقسنطينة في 21 ديسمبر 1865م، منددا باحتكار خريجي المدارس الرسمية الفرنسية للوظائف في المحاكم واقترح فتح الترشح في امتحانات التأهيل لسلك القضاء أمام خريجي الزوايا والجامعات الإسلامية، ثم أتبع ذلك أثناء اجتماع لجنة قاسطامبيد بدعوته إلى العودة إلى العمل بنظام المحاكم الشرعية الإسلامية، أي مجالس الجزائريين المستقلة عن القضاء الفرنسي بموجب مرسوم 1 أكتوبر 1854م.

ورغم أن اللجنة لم تستجب للمكي بن باديس فيما يخص دعوته إلى العمل بنظام عودة المحاكم الشرعية الجزائرية، إلا أنها وافقت على تأسيس مجلس استشاري مجرد من أي سلطة واقعية[15]، ورغم ذلك لم ييأس فقد كان على حد تعبير آلان كريستلو «ذكيا، فصيحا بعيد النظر... لم يكن متحفظا، ضيق العقل... بل يرى أن الهدف من المحافظة والتغيير معا هو الدفاع عن الشخصية الجزائرية ومصالح الجزائريين»[16].

فقد كان يرى أن الوصول إلى الاستقلال الديني عن الإدارة الفرنسية، هي الطريقة الوحيدة التي تكفل للجزائريين تحقيق الاستقلال الثقافي والاجتماعي، لذلك نراه في هذه المرحلة يستغل زيارة نابليون إلى الجزائر سنة 1860 و1865م، وتقدم إليه بشكوى تتضمن الظلم الواقع على الجزائريين من طرف ضباط المكاتب العربية و(Bureau Arabe)، وإدارة الشؤون الأهلية، وعبر عن رفضه لمحتوى مرسوم 1863م. واعتبر حق الشفعة حقًّا للجزائريين كفلته لهم الشريعة، تؤول بموجبه الأرض إذا رغب الجزائري في بيعها إلى أيدي إسلامية[17].

ولما كان يرى أن الاعتداء على الدين والعقيدة والأحوال الشخصية من أصعب وأخطر أشكال الظلم والاعتداء الذي يتعرض إليها الإنسان في حياته[18]، فإنه عمل على تقوية المحكمة الشرعية الإسلامية وتعزيزها بالقوانين والقواعد التي تكفل للإنسان الجزائري المحافظة على دينه وعقيدته وأحواله الشخصية، وتسمح له الاستقلال عن القوانين والمؤسسات الفرنسية التي تمثل الظلم والاعتداء، فأصدر سنة 1869م كتيبا شرح فيه قوانين وقواعد المحاكم الشرعية في الجزائر. ولا غرابة أن سبقت دعواته في تجديد المنظومة القضائية والإصلاحية، نشاط محمد عبده في إصلاح المحاكم الشرعية بمصر نهاية القرن 19م، وجهود عبد الكريم الخطابي في حقل القضاء بتيطوان قبل ثورة 1925م[19].

لقد استفاد أعيان المدن من التغيرات السياسية التي عرفتها الجزائر في الستينات والمتضمن إصلاح الجماعات المحلية في المدن 1866، حيث منح للأعيان حق النيابة بالمجلس البلدي، وإصلاح محاكم الشريعة 1866، وحدد نفوذ السلطات في أمور القضاء، وركز إدارة القضاء في المدن، مما ساعد المكي بن باديس على التحول إلى معركة الجدل القانوني في مواجهة مشاريع الإدارة الفرنسية التي طرح نوابها في المجلس العام فكرة «مجلة الأحوال الشخصية»، والتي عرضت للمناقشة على الجزائريين المقترحين بذلك في لجنة الفقهاء، والذين خولوا للمكي بن باديس دور المتحدث فانتقد

على لسانهم المشروع وطالب بتخفيض العقوبات، واقترح التعديل على ضوء الشريعة الإسلامية في ظرف كانت الحكومة الاستعمارية في الجزائر منشغلة بإصدار قوانين جنائية لردع الأهالي وزجرهم والحد من نفوذهم ومحو مقوماتهم العربية الإسلامية.

فقد أدى سقوط نابليون الثالث سنة 1870 إلى نهاية مشروع المملكة العربية، ومن ثم تغير في سياسة فرنسا حيال الأهالي في الجزائر، فقد رفض الحاكم الفرنسي دي قايدون (De Gueydon) في ديسمبر 1871 اقتراحات لجنة الفقهاء برئاسة محدثها المكي بن باديس، واتبع ذلك بإجراءات فقد على إثرها الأعيان حقوقهم السياسية، ومنها حق انتخاب نواب المجلس العام، الذين أصبح تعيينهم يتم من طرف الحاكم العام، إلى جانب رئيس المجلس البلدي[20]، وزاد في الوضع سوءا دخول قانون الأهالي سنة 1871 حيز التنفيذ، وما أضيف إليه من إجراءات زجرية خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، فقد بدأ تطبيقه بسبع وعشرين مخالفة في عهد الحاكم العام شيانري، وتجاوز الأربعين في عهد نظيره تيرمان، وكان أقساها قضية المسؤولية الجماعية التي فرضت عقوبات جماعية، وترك تقدير المخالفات والتفنن في تطبيقها إلى اجتهادات الإداريين المحليين.

أما قانون وارني 1873 فقد سهل بدوره فرنسة الأرض عن طريق التعامل في بيع الأرض بالقوانين الفرنسية بدل الشريعة الإسلامية مما ألغى حق الشفعة[21].

وكعاداتها تظاهرت الإدارة الفرنسية بطرحها لمشروع قانون الأهالي للنقاش على اللجنة الفرعية، التي كان من بين أعضائها المكي بن باديس الذي حاول أن يجر القانون إلى حقل الشريعة الإسلامية، فتكون عقوباته ومخالفاته طبقا لنصوص الشريعة الإسلامية، وليس وفق القانون الفرنسي وأهدافه الكولونيالية[22]، ورغم أنه فشل في مسعاه إلا أنه أدرك «معنى التغيرات الواسعة في السياسة الفرنسية»، فاتجه إلى نمط النضال بوسائل الكتابة القانونية والعرائض والكتابة في الصحافة، فنراه سنة 1875 يصدر كتيبه **Exposé des Lois répressives pouvant s'appliquer à l'Algérie** عالج فيه القوانين الجنائية الفرنسية، وعكس فيها رأيه إلى رجال السياسة والرأي العام في فرنسا[23]، وقد شجع المكي ونظراءَهُ من أعيان قسنطينة على المضي في هذا الأسلوب ظهور تيارات فرنسية في قسنطينة وباريس كانت بمثابة منابر حرة تمثل التيار الأول منها في «الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات»، وقد ظهرت بفرنسا سنة 1881 برئاسة مؤسسها المؤرخ "لوروا بوليو" و"فيكتور شولشيه"، وكان لها «وقع قوي وتأثير برلماني كبير في سنة

1883»[24]، ومن الذين ساروا في ركابها بالجزائر مدير مدرسة الآداب العليا بالجزائر الأستاذ إيميل ماسكري (Mesqueray Emile)[25]، ومن أفكارها أنها انتقدت قضية المسؤولية الجماعية والعقاب الجماعي ودعت إلى اعتبار الجزائريين احتياطيين وأصدقاء.

في حين تمثل التيار الثاني في فئة الليبراليين الفرنسيين المستوطنين بقسنطينة، والذين كانوا مشفقين على الأهالي، وكانوا ينشدون دمج الأهالي بفرنسا، والأخذ بأيديهم إلى التمدن، وكان لسان حالهم صحيفة المنتخب (1882–1883) التي كانت تصدر بقسنطينة بالعربية والفرنسية، وتناولت في عدة مقالات قضايا: انتزاع الأرض من الجزائريين، وقضية المسؤولية المشتركة، وألقت مسؤولية التمرد على حكام فرنسا، الذين يحكمون باسمها، وكانوا يهينون الناس. وطالبت بحق العرب في ملكية الأرض؛ أرضهم وفق مرسوم 1863. وفي هذه المقالات خيرت الإدارة الفرنسية بين الدفع بالجزائريين إلى امتلاك الأرض واستقرارهم فيها، أو ابتعادهم عنها وممارسة التمرد والعصيان، وأرفقت ذلك بدعوتها إلى الإشفاق على الأهالي، والعمل على تقريبهم من الحضارة الفرنسية تدريجيا[26].

وقد أحسن أعيان قسنطينة ونخبتها استغلال هذين المنبرين لإسماع أصواتهم، فاستنكروا في عريضة وجهوها إلى غرفة النواب الخلط بين الأبرياء ومرتكبي المخالفات، نشرتها الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي في مارس 1882[27]. يضاف إلى ذلك دور حاكم قسنطينة "أرنست مرسيه" الذي تولى الحكم وإدارة المدينة أربع مرات، امتاز بتأييده للأعيان والفئة البورجوازية الجزائرية في قضايا معارضة التجنس والتجنيد الإجباري، واضطلع بترجمة عرائض الأعيان والنخبة إلى اللغة الفرنسية؛ منها عريضة المكي بن باديس ورفقائه سنة 1881، ثم نشرها سنة 1882، ثم عريضة حميدة بن باديس، وأحمد بن سليمان، والأخضر بركات، وعمار بن نعيمي في شهر ماي 1882، وفي 23 نوفمبر 1889 عريضة ثانية للمكي بن باديس تحت عنوان:

Sidi el Mekki Ben Badis: Renseignements pour le gouvernement glorieux sur divers intérêts de la population Musulmane en Algérie،[28]

ثم عريضة حميدة بن باديس ومحمد الطاهر بن الحاج وعمار بن أحمد، المؤرخة في 4 أفريل 1891[29]، ناهيك على الضمانات التي كان أعضاء لجان التحقيق الفرنسية يمنحونها لهؤلاء الأعيان، فقد حصل حميدة بن باديس على ضمانات من "فرانك شفو" عضو لجنة مجلس الشيوخ

الفرنسي في أفريل سنة 1891، سمح له من خلالها بترجمة أوضاع الجزائريين المزرية، وقد اعترف حميدة بن باديس ذاته بهذا الهامش من الحرية المحمية في قوله: «وأباح لنا ذلك على سبيل الإطلاق بحيث يمكننا أن نتكلم فيها أو في غيرها من الحقوق».[30]، كما وجد كل من المكي بن باديس وعبد القادر المجاوي في صحيفة المنتخب منبرا حرا ساعدهما على تبليغ رسائلهما إلى الجزائريين، وبالتالي المساهمة في توعيتهم بقضاياهم[31].

وإذا كانت "جمعية حماية الكولون" التي كان يرأسها "بول بير"، والتي تأسست لمقاومة فكرة "حماية أهالي المستعمرات"، وبمساعدة إدارة الحاكم العام لويس تيرمان، قد ضغطت على جريدة المنتخب بقسنطينة، ونجحت في توقيفها ثم اختفائها سنة 1883، فإن هذه الجريدة «قد أشاعت جوا من الوعي العام في ناحية الشرق»[32]، شكل مناخا ملائما نسبيا للكتابة في شؤون السياسة الأهلية خلال عقد الثمانينيات، يمكن وصفه بعقد العرائض الأهلية، والتي من مظاهرها: أن عريضة المكي بن باديس ورفقائه "أحمد بن سليمان" و"محمد بن الحاج علي"، و"الأخضر بن مراد" سنة 1881، جاءت كرد فعل على صدور تقرير السيد تريل حول "الغابات"، أعقبتها عريضة قدمها حميدة بن باديس مع جماعة من أعيان قسنطينة وهم: أحمد بن سليمان، والأخضر بركات، وعمار بن النعيمي، إلى البرلمان الفرنسي بعنوان «شرح حال العرب»؛ احتجوا من خلالها على الخلط بين اللصوص وبقية المواطنين الجزائريين، وهي العريضة التي نشرت في باريس من طرف الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات في مارس 1882.

وفيها طالبوا بضرورة التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان حتى يتسنى لهم نيل حقوقهم بالانتخابات، لأن النواب الكولون كانوا لا ينقلون مطالب الجزائريين ولا يعرضون انشغالاتهم وأوضاعهم، لكن اشترطوا أن يتم هذا التمثيل بطريقة التعيين لأنهم يدركون أن غالبية الجزائريين كانوا مرتبطين بالولاء المفروض عليهم من القياد وشيوخ الطرق الصوفية، ولم يحصروا النيابة في الجزائريين فقط، ولكن ذهبوا إلى القبول بأن يكون النائب عنهم فرنسيا أيضا، وكتتمة لمطالب التمثيل تطرقوا إلى ضرورة حق الأعضاء المسلمين في البلديات، وفي انتخاب رئيس بلدية، وحرية المسلمين في التعبير عن آرائهم ورفض الخدمة العسكرية الإلزامية مع ترك باب الخدمة فيها مفتوحا لمن يريد الانخراط بحريته.

غير أنهم أقروا بمنح الإدارة الفرنسية الحرية في تغطية احتياجاتها العسكرية من الشباب الجزائري في حالة الحرب، ونبهوا في الوقت ذاته إلى خطورة توزيع السلاح بين الشباب المجند من أهل البادية، واحتمالات تحول ذلك إلى التمرد والفتنة، أما بخصوص قوانين الشريعة الإسلامية فقد طالبوا بضرورة العودة إلى العمل بقانون 1866[33].

ب/ إنتشار الوعي بالمجال القسنطيني (1890-1900م): تميز عقدا الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر عن عقد السبعينيات بتصاعد نبرة الخطاب السياسي واتساع مجال الوعي من مركز العمالة بقسنطينة إلى بلدياتها ونواحيها شرقا وغربا، وكان من مظاهرها مراسلة أعيان قسنطينة إلى البرلمان الفرنسي في 10 يوليو 1887 كرد فعل على سحب الشريعة من القضاة المسلمين بموجب قانون 1886، وكان الموقعون عليها صالح بوشناق أحد القضاة البارزين بميلة، وسليمان بن عيسى بن علي بن عيسى قائد المقاومة ضد الاستعمار بعنابة وقسنطينة (1830-1837)، وفيها طالبا بتجميد قانون 1887، والعودة إلى العمل بقانون 1866، أما إذا تعذر ذلك فإنهما طالبا بإعطاء المتخاصمين الحق في اختيار القاضي المسلم أو القاضي الفرنسي، وخصصا القاضي المسلم بالفصل في القضايا التي تتراوح قيمتها بين 5 و100 فرنك، ومسائل الزراعة والأعراض والتقاليد.

كما تضمنت العريضة رفض مشروع ميشيلان في التجنس، كونه يتعارض مع الشريعة الإسلامية، لأن الاندماج في نظرهما يعني اختفاء الشريعة، وبرروا رفضهما للوظائف والمساواة بكون الجزائريين غير مؤهلين، وفرضا شروطا مسبقة لتحقيقها، وفي مقدمتها فتح المدارس، ونشر التعليم، وتنظيم المدارس العربية الثلاث، وجعلها مفيدة للمسلمين، وعلى مستوى التمثيل في المجالس البلدية والنيابية والمجلس الأعلى للحكومة فإنهما طالبا بأن يتمتع أعضاء المجالس البلدية الجزائريون بنفس الحقوق التي للأعضاء الفرنسيين بما في ذلك حق انتخاب رئيس البلدية، والمساواة في عدد الأعضاء في المجالس العامة (الولائية)، وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وفي المجلس الأعلى للحكومة العامة -فقد كان التمثيل فيه مقتصرا على الفرنسيين-، وحق انتخاب عدد من النواب المسلمين في الولايات الثلاث ليكونوا واسطة بين الشعب والحكومة.

فضلا عن تطرق العريضة إلى قضايا الضرائب العربية والقضاء الإسلامي والملكية الفردية الجزائرية للأرض، وحتى يتسنى الإطلاع على واقع الجزائريين في ظل هذه القوانين الجائرة طالبا بإرسال لجنة برلمانية للتحقيق في المظالم.

ويحسن الذكر أن تطلع الجزائريين قد تخطى قانون 1886 نحو حالة من التسيس الجماعي، أفضى إلى حركة من الاحتجاج اكتنفت ولاية قسنطينة ومدنها وقراها؛ كالمسيلة، وفج مزالة، وقطار العش، وعين سمارة، ووادي سقان[34].

وفي منطقة قصر الطير ضواحي مدينة سطيف، أحد أهم الأقاليم التابعة لعمالة قسنطينة، أجاب القايد يحي بن الشريف أحمد بن سليمان على اثني عشر سؤالا من أسئلة اللجنة الفرنسية وصفها شارل روبير أجرون بالإجابة التقليدية من حيث الأسلوب والشكل[35]، ونعتها أبو القاسم سعد الله بالإجابة المطولة[36]، التي عكست مظاهر الانسجام في تشريح الأوضاع والمطالبة بالحقوق عند الأعيان والنخبة في المجال القسنطيني، فقد رفض فكرة مصادرة أراضي الجزائريين وطردهم منها، وتوزيعها على الغرباء من الأوروبيين، وندّد بقانون التجنس وإجراءات الحالة المدنية والخدمة العسكرية الإلزامية.

واعتبر تدخل القضاء الفرنسي في شؤون الشريعة الإسلامية تعارضا مع تعاليم القرآن الكريم، وطالب بالتعليم العربي للأطفال الجزائريين ونبّه إلى أن «الاقتصار على تعليم اللغة الفرنسية وحدها سيؤدي إلى نتيجة وحيدة وهي التخلي عن الدين»[37]، لذلك طالب بتعليم اللغة العربية حتى لا ينسى الأطفال دينهم، وفي مسألة التمثيل في المجالس دعا إلى أن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي والمجلس الأعلى للحكومة[38]؛ «بواسطة التعيين لأن الانتخابات في رأيه تولد الفتنة، وينجم عنها أعمال الشغب»[39].

ولما حلت اللجنة الفرنسية الرسمية بالجزائر، والمتكونة من ثمانية عشر عضوا من مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة **Jules Ferry**، وقام أعضاؤها بجولات في أنحاء مدنها، بغرض التحقيق في أوضاع الجزائريين، واستغرقت مهمتها في التحقيق من 19 أفريل إلى 4 جوان 1892، وكانت قبل حلولها قد أرسلت استبيانا نشرته ابتداءا من أفريل 1891، وقد وزع على الأعيان والبورجوازية والمتجنسين من الجزائريين[40].

ولما كان حميدة بن باديس لسان حال القسنطينيين والموكل على حقوقهم[41]، فقد استدعته هذه اللجنة الفرنسية، وطرحت عليه أسئلة أجاب عليها، رفقة جماعة من القسنطينيين بعريضة مؤرخة في 10 أفريل 1891، وكان عدد الأسئلة سبعًا؛ تمحور السؤال الأول حول علاقة المسلمين بالكولون، وقد حظي هذا السؤال الأول بالجواب المطول وبالاهتمام والشرح، وجاء السؤال الثاني خاصا بحرية المسلمين في اختيار نوابهم، بينما ورد السؤال الثالث في الخدمة العسكرية الإجبارية، وانصب السؤال الرابع على الفقر والبؤس عند العرب، بينما اختص السؤال الخامس بمسألة تمليك أرض العرش وانعكاساتها، وورد السؤال السادس في قانون العمل، وختمت الأسئلة بالسؤال السابع في الضرائب والمغارم المفروضة على المسلمين وفق نص الشريعة الإسلامية 1886[42].

ونظرا لتداخل القضايا الدينية والاجتماعية والاقتصادية بعضها ببعض، فقد أجاب عليها من حيث طبيعتها في محورين:

جاء المحور الأول في شكل عرض حال لأوضاع المجتمع الجزائري، المتميز بمظاهر الظلم السياسي والقانوني، والانهيار الاجتماعي والاقتصادي، والتخلف الحضاري فيه، بيّن علاقة الجزائريين بالإدارة والكولون الفرنسي، وما ترتب عنه من إهمال لحقوقهم، وصف فيها الجزائريين بأنهم «كمثل الأغنام التي رُعاتها عاجزون عن القيام بها على الوجه الأكمل»[43]. خصوصا وأن الانفاق في المصالح العمومية يكون بموافقة أعضاء الديوان العام في العمالة المعروف بالكونساي جنيرال، والمسلمون فيه لا يمثلون سوى الخمس أو السدس من الأعضاء، ولكنهم كانوا منشغلين بأغراضهم ومصالحهم الخاصة، في حين كان النواب الفرنسيون غير مكترثين بعامة المسلمين[44]،كما تعرضت العريضة إلى سلطة الكولون المطلقة الذين كانوا يقفون ضد رغبة كل حاكم فرنسي تظهر منه «الحمية على المسلمين، فيطالونه بالإذاية والذم في الجرنالات وغيرها، فمنهم من يصبر لذلك، ومنهم من يتقلق، ويكره وظيفه، ويرغب في الرجوع لفرنسا»[45]، ولم يغفل حميدة بن باديس تحليل الكره الشديد الذي يكنه الكولون الفرنسي للمسلمين، فقد كان يعتقد بأن المسلمين ينتصبون دائما لإيقاع الإذاية والإضرار بهم في أموالهم أو ذواتهم، زاعمين بأن دين الإسلام والقرآن خصوصا هو من يدفعهم إلى ذلك، وقد بيّن لهم حميدة بن باديس خطأ انتقادهم، والغاية التعبدية واللغوية المرجوة من حفظ القرآن[46]، ولكنه استنكر على الكولون تعميمهم الحكم على المسلمين إذا ارتكب منهم الجاني مشكلة، وفي العريضة أيضا خطاب توضحي

يفرّق بين مدنية فرنسا وأفكارها في الحرية والتمدن وبين ممارستها الظالمة في الجزائر، وذكر من أوجه الظلم الاقتصادي والقانوني ضيق مساحة الأراضي الزراعية التي كان يعمل عليها الجزائريون، وثقل المغارم والأحكام المنجرة عنها وفق مقتضيات قانون الأنديجينا؛ كان أقساه العقوبات المطبقة وفق منطق المسؤولية الجماعية[47].

أما المحور الثاني المتعلق بالمطالب السياسية والقانونية والاقتصادية والعلمية؛ فقد انصبت على المطالبة بالتمثيل النيابي للجزائريين، وبالحرية في اختيار أعضاء النواب في المجالس الكبرى؛ وهي المجلس الكبير الأعلى بالجزائر -الكونساي سيبريور- والبرلمان الفرنسي بمجلسيه، ومجلس العمالة -الكونساي جينيرال-، وبينوا الكيفية التي يتم بها ذلك في قولهم: «ينبغي للدولة أن تزيد في عدد النواب المسلمين الكونساي جينرال وأن تجعل لبعض أولئك النواب مدخلا في مجمع الكونساي سيبريور»[48]. ويكون «اختيار الفرنسيين بنظر العامة من المسلمين في الكونساي جينرال مع شخص أو شخصين من أعضاء الكونساي مينيسيبال، المسلمين يعينهم الكونساي مينيسيبال من كل كومين، كما ينبغي للدولة إدخال أعضاء الكونساي مينيسيبال من المسلمين في اختيار المير»[49].

ولما كان حميدة بن باديس ورفقاؤه متخوفين ومتحفظين من فكرة تعميم مشاركة سكان البادية في التمثيل النيابي، فإنهم برروا ذلك بطبيعة الجهل والغلاظة المتفشية بين البدو؛ لأنهم كانوا حسب رأيهم غير مدركين للمغزى من هذه المطالب؛ «كونهم مربوطين دائما بكبرائهم من حكام أو غيرهم، فينتج حينئذ أن يكون اختيار النواب على حسب غرض بعض الأفراد لا على حسب غرض العامة»[50]، ونظرا لأوضاعهم المختلفة عن أوضاع سكان المدن فقد اقترحوا لهم أن يفوض أمرهم لحكام الدولة الفرنسية إلى حين انتقال طبيعتهم من الغلاظة إلى التمدن[51]، غير أنهم وظفوا طبيعتهم وعوائدهم الفاسدة في الشجار كذريعة لتبرير رفض مطلب الخدمة العسكرية الإجبارية وانعكاساتها بدعوى «أنه إذا صار أهل البادية حاملين السلاح، ربما تقع منهم بعض الفتن»[52].

أما فيما يخص حالة الفقر والبؤس التي كان عليها الجزائريون، فقد ردوها إلى مسألة الأرض التي انتزعت من الجزائريين، وصاروا يعملون فيها بالكراء المرتفع الأثمان، مما جعلهم يفشلون في تحقيق المعاش والمغرم، وبالتالي العزوف عنها، ولم يجد الكولون من يكتريها، مما تسبب في فشل إعمار "الفلاجات"، وتعمير الأرض، كما رفضوا تمليك أرض العرش، ودفع الغرامات والضرائب

الشرعية والفرنسية، أضف إلى ذلك تطرقهم لسلبيات التخلي عن الحكم بقانون الشريعة الإسلامية المؤرخ بـ1886، واستبدال نظامه بالقانون الفرنسي والمحاكم الفرنسية، وبرروا رفض الجزائريين لفكرة التجنس الجماعي بعدم رغبتهم فيه «لما يقع من خلل؛ لمشاكل دينية في الميراث والنكاح والطلاق وغير ذلك، لهذا السبب لا تجد حسب رأيهم إلا أفرادا قليلين يرغبون في "الناطور اليزي"»[53]. وهذه القلة هم العارفون بأهمية فكرة التجنس كطريق يقود إلى الحصول على الحقوق.

ونظرا لعمق مطالبها فقد أثارت هذه العريضة حفيظة الصحافة الفرنسية، ومنها صحيفة (نو فو دي لا لجيري) التي اعتبرت مضمون العريضة معاديا، واتهمت كاتبها والأعضاء الموقعين عليها، مما جعل هؤلاء يوكلون عبد الحميد بن مصطفى باش طارزي للرد، ونفي الاتهامات، ويبدو أن اختيارهم لباش طارزي جاء عن وعي بمنزلته، إلى جانب كونه مثقفا مزدوج اللغة، كان كذلك ينتمي إلى أسرة باش طارزي العريقة المتزعمة للطريقة الرحمانية بمدينة قسنطينة.

وبذلك يكون حميدة بن باديس قد أسس للجزائريين ولتيار الإصلاح الديني الذي سيقوده ابن أخيه عبد الحميد بن باديس لاحقا، أرضية خطاب سياسي رافض للتجنس، بل إن هذه الوثيقة- العريضة- التي نشرها عبد الحميد بن باديس في أفريل 1937 في جريدة الشهاب، بمناسبة زيارة الوفد البرلماني الفرنسي إلى الجزائر في عهد الحكومة الشعبية، للتحقيق في أوضاع الجزائريين، كان يرمي من خلالها إلى تذكير فرنسا بمواقف الجزائريين الماضية من أسئلة لجان التحقيق حتى «يعتبروا بها ويقارنوا بين الماضي والحاضر»[54]، وكذلك التذكير بالعهد الذي قطعه الأسلاف بالرفض لسياسة فرنسا في التسعينيات من القرن التاسع عشر، والذي لا يسع الأحفاد سوى التشبث به كحق ديني ومطلب سياسي، كما لا تخفى نبرة «الحس التاريخي»[55]، وأبعاده عند عبد الحميد بن باديس. دليلنا في ذلك تأكيده على «أن السياسة الاستعمارية لم تتغير، ولم تتبدل منذ عشرات السنين»، على حد تعبير الأستاذ القدير عبد العزيز فيلالي[56].

وإلى جانب عريضة حميدة بن باديس ورفاقه، شكلت عريضة المستشارين البلديين في قطار العيش ووادي سقان وعين سمارة من ولاية قسنطينة اهتماما وتطورا جريئا في المطالب، وهي تتألف من تسع عشرة صفحة باللغتين العربية والفرنسية، وحملت عنوان "مقالة غريق أما طبيب شفيق"، في الدلالة على أن الغريق هو الجزائري والطبيب الشفيق يمثل أعضاء اللجنة الفرنسية الرأسمالية،

وبصرف النظر عن الجوانب الفنية، وأسلوب العريضة ومضمونها الأدبي والتاريخي [57]، فإن العريضة وردت في تسعة فصول:

تعرضت إلى وصف حالة الإرهاق الشديد الذي آل إليه الجزائريون- الغريق- جراء قانون الأنديجينا، وقوانين الأرض من 1863 إلى 1878، والتي تعكس عدم وفاء فرنسا بالتزاماتها التي قطعتها للجزائريين سنة 1830. وما انجر عليها من انتقال الأرض إلى اليهود والإسبان والطليان والفرنسيين، كما انتقدت العريضة قانون الغابات والحرائق الذي صدر في معاقبة الأعراش جماعيا، ومصادرة ممتلكاتهم عند حدوث الحريق دون البحث عن الجاني أو الأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة.

وإلى جانب ذلك تناولت العريضة الطريقة التي كانت تجمع بها فرنسا الضريبة، فكان الجزائري إذا عجز عن دفع ما عليه فإن الإدارة تجبره على الحضور مع أهله وحيواناته، فيبيع الحاكم حيواناته وأملاكه، ويأخذ زوجته رهينة إلى أن يدفع ما عليه، فكان يضطر إلى الاستدانة بفوائد الخمس فرنكات بعشرين[58]. وبشأن تعليم العربية لأبنائهم في المدارس فإنهم طارحوا من وجهة نظر ذات نكهة عصرية، جاء بخصوصها قولهم: «إنما يصدر عن مشاعر سامية وعن روح عالية من طرف شعب يصرُّ على البقاء وفيا لأصله ومعتقده... ولا ينبغي أن يتزعج الفكر الفرنسي من تلك الأفكار، وهو من أكثر الشعوب الأوروبية تحررا، وأشدها تمسكا بالمثل القومية»[59].

وفي ذات السياق وجّه أعيان قسنطينة كذلك عريضة بتاريخ 5 أكتوبر 1891، حررها الدكتور مرسلي المستشار البلدي بمدينة قسنطينة، ونشرها ضمن مقالاته في صحيفة La liberté Des Colonies، وفي كتابه Contribution à La Question Indigène En Algérie، وقد وصف شارل روبير أجرون ميولها بأنها مطالب معتدلة ومشروعة، لكنها «صادرة عن الفئة البورجوازية المتفرنسة والمتمسكة بأهداب سياسة نفعية»[60]. وفيها ركز الدكتور مرسلي وزملاؤه على التمثيل للجزائريين في المجلس الأعلى للحكومة العامة بالجزائر، على أن يكون تمثيلهم في المجلس النيابي (البرلمان)، بخمسة عشر عضوا، بصفتهم منتخبين، لهم الحق في الانضمام إلى لجنة مجلس الشيوخ، وتكون وظيفتهم استشارية[61]. ولا غرابة أن وسعت فئة المتجنسين الجزائريين القليلة من لائحة مطالبها في المجال القسنطيني؛ فقد طالب لويس خوجة وكيل محكمة بونة بتجنيس الجزائريين نظير الموافقة على إلغاء قانون الأندوجينا، ومنح الحقوق المدنية لجميع الأهالي، كما احتج

على الضريبة الخاصة بالعرب، وعلى مضمون قانون 1873، ودعا إلى تعميم التعليم الفرنسي، وجعله إجباريا إذا اقتضى الأمر[62].

وبصرف النظر عن موقف اللجنة البرلمانية الفرنسية من هذه العرائض، والتي خضعت لرقابة الحكومة العامة بالجزائر، والتي تصرفت بدورها في الكثير من العرائض، ولم تسمح حينها بالمرور إلى اللجنة البرلمانية سوى 370 شكوى وعريضة، جاءت تقاريرها انتقائية وموجهة، حيث تم استبعاد المطالب السياسية للأهالي، وتم حصر المسالة في قضايا الشريعة الإسلامية[63].

فإن شكل العرائض ومضمونها ونبرة مطالبها توحي بأن وعي الرأي العام في مجال عمالة قسنطينة كان منصبا في اتجاه مراجعة قوانين الأرض، وإلغاء الأندوجينا، وقضية المسؤولية الجماعية، والتخفيف من الضرائب، ومعارضة الخدمة العسكرية وفكرة التجنس، والمطالبة بإعادة العمل بنظام القضاء الإسلامي في المحاكم، ونشر التعليم بالعربية، والتمثيل العضوي في مجلس الحكومة بالجزائر والبرلمان الفرنسي، وكلها مطالب صارت ديدن النخبة والأعيان والمهتمين بالشأن السياسي الأهلي، بل أنها طبعت المشهد السياسي الأهلي بقسنطينة إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى 1914-1918.

وقد لاحظ الفرنسيون أنفسهم هذا الوعي وتعالت صيحاتهم منبهين إلى ميلاد "الجزائر الفتاة"، و"الجزائر الوطنية"، أو ما أسماهم **Jules Ferry** في مذكراته: «حزب الشباب من المُجَّنسين أو المتفرنسين المشتغلين بالسياسة، وبقضايا إصلاح العدالة، وبمسألة التجنس»[64]، والذين كانوا يتقنون لعبة القومية بخبرة فائقة، ولكن بسرية وغموض ووعي يصب في المطالبة بجزء كبير من الوجود السياسي لتسيير مقادير الجزائر[65].

ج/ تجليات مرحلة الغليان في وعي عبد الحميد بن باديس (1900-1930): غادر عبد الحميد بن باديس قسنطينة إلى جامع الزيتونة بين سنتي 1910 و1913، مكابدا في تحصيل العلم في أعقاب حصول الكولون الفرنسي على الحكم الذاتي المالي سنة 1900، ونهاية ثورة عين التركي 1901 بمليانة، وثورة عين بسام 1906، وما تمخض عنهما من إجراءات عقابية سنتها الإدارة الفرنسية، تمثلت في إجراءات المحاكم الرادعة 1902، وتعسفات قانون فصل الدين عن الدولة 1905، وتأثير قانون جونار 1906، وقراراته 1908، وقانون التجنيد الإجباري 1912[66]، والتي سقطت بظلالها على الشعب الجزائري، وتسببت في خلق حالة من الغليان، ولعل أبرز حدث فيه، بروز العلم الوطني بمجال قسنطينة، وتحديدا بميناء سكيكدة حيث قام العمال بمظاهرات استنكروا فيها الحكم الفرنسي، وطالبوا بالحرية [67]. وإذا كان البعض قد اختار البقاء والمواجهة، فإن البعض الآخر وجد في الهجرة إلى الشرق فرارا بالدين والأبناء، وسبيلا للتخلص من الاستعمار.

فقد هاجر من مدينة تلمسان سنة 1911 ألف ومائتا عائلة نحو سورية، ومن مجال قسنطينة وسطيف المئات من العائلات في سنتي 1910 و1911، حتى صار في سورية وحدها سنة 1911، نحو عشرين ألف مهاجر جزائري، ونفس العدد تقريبا نحو المغرب الأقصى وتونس، فضلا على مظاهر الفرار والتمرد الناجمة عن تطبيق سياسة التجنيد الإجباري.

ولا نريد الخوض في دوافع الهجرة وأسبابها، بقدر ما نلفت الانتباه إلى أن موضوع الهجرة الجزائرية قد أحدث ترتيبات ومراجعة في السياسة الفرنسية، انعكس صداها في صحافتها، مثل: جريدة الأخبار، وجريدة المبشر، وجريدة فرنسا الإسلامية، وفحوى خطابها أن فرنسا أمة إسلامية وكان قصدها من هذا المشروع الدبلوماسي، جذب المهاجرين[68].

في ظرف كانت حركة الأعيان والبورجوازية الجزائرية التي قارعت الاستعمار الكولونيالي بالعرائض والمقالات الصحفية في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أو ما أطلق عليها حينها "الجزائر الفتاة"، قد تحولت إلى حالة من النهضة تجسدت في مظاهر: ظهور الصحافة، وبروز اتجاهين ثقافيين سياسيين هما: كتلة المحافظين وجماعة النخبة، وإذا كان طابع كتلة المحافظين، دينيا وثقافيا، فإن جماعة النخبة كانت مطالبها حضارية وسياسية، يضاف إليها حركة الأمير خالد ذات الطابع السياسي الوطني[69].

ولا نريد هنا الخوض سوى فيما يتصل بعلاقة عبد الحميد بن باديس ونظرته إلى حركة الأمير خالد، وجماعة النخبة الاندماجية بين 1914-1930؛ فالأمير خالد الذي تصدر المشهد السياسي في الجزائر بعد 1919، قد أثار انتباه الجزائريين كما أثار حفيظة الفرنسيين، كونه عارض فكرة التجنس، معتبرا أن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص.

كما نادى بين 1919-1921 بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في التمثيل السياسي، والتعليم والتوظيف وغيرها، مما جعله يتقاطع مع جماعة النخبة وجماعة المحافظين المعاديين للاندماج، ونال رضاهم، بل أن مناداته بإلغاء القوانين العقابية في البلديات المختلطة، لقي كذلك صداه عند عموم الشعب الجزائري، وبصفة أخص عند الفلاحين العاملين في مزارع الكولون، وقد استشعر الكولون الفرنسي وإداراته خطورة مطالبه، خصوصا المتعلقة بمبدأ التعويض وما تبعها من حصد جزئي لنتائج الانتخابات البلدية بمدينة الجزائر عام 1920، فقرر مجلس العمالات حينها إلغاءها بحجة عدم كفاءة المرشحين الجزائريين، ثم إن توصل الأمير خالد بعد ذلك إلى إلقاء خطبته الشهيرة بحضور الرئيس الفرنسي مليران بالجزائر سنة 1921، والتي طالب فيها بالحريات وبالسماح للجزائريين بتقلد المناصب الفرنسية، بدون شرط وبالتمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، و"بلغة مفعمة بالترغيب والترهيب، أشار خالد إلى أن أيدي وقلوب الجزائريين

متجهة نحو فرنسا، وأنه يأمل أن لا تدفع إلى اتجاه آخر"، كل ذلك جعل فيديرالية رؤساء البلديات والنواب تتهم الأمير خالد بالقيام بالنشاطات المعادية لفرنسا وتقرر نفيه سنة 1923.

ولاشك أن ابن باديس كان يرقب حركة الأمير خالد، وغيرها من الاتجاهات السياسية والفكرية في الجزائر ولكنه كان يرى في مطالبها أنها سابقة لأوانها، وأنها تتطلب الكثير من العمل التحضيري، لخوض غمار العمل السياسي والفكري والثقافي، فقد كان كعادته حذرا منذ أن كان طالبا بالزيتونة في تونس، يعكس ذلك شهادة أحمد توفيق المدني في تعليقه على لقائه بعبد الحميد بن باديس في تونس قوله: «كان الرجل فيها حذرا... يشفق على مشاريعه العظيمة أن تخفق أو تصاب بنكسة، نتيجة لكلمة عابرة ينقلها جاسوس أو لتعبير يساء فهمه ويسوء نقله، إنما هو رجل مكتمل هادفا أخذ يشق طريقه قدما نحو غايات بعيدة لم يفصح عنها»[70]، ومن هنا رفض مقترح الأمير خالد أثناء لقائهما في مدينة الجزائر، واعتبر هذه المرحلة من عقد العشرينيات مرحلة تحضيرية وتربوية، مهمته فيها نشر الدين الإسلامي[71].

ثم أن ابن باديس الذي عاصر مأساة التضييق على شيخه حمدان الونيسي، وطرده من منصبه في التدريس بالمدرسة الشرعية الفرنسية، وهو تلميذ، عاش كذلك وهو شاب حاذق ظروف نفي الأمير خالد سنة 1923. لقد أدرك من خلال كل ذلك أن مواجهة الإدارة الكولونيالية مسألة تقتضي تحرير عقل الإنسان الخاضع لها بأداة العلم أولا، ثم ممارسة السياسة ثانيا، وهي الرؤيا التي أفصح عنها بعد ذلك في إطار نشاطه بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حينما خطب بتونس سنة 1937، وبّين العلاقة بين العلم والسياسة في قوله: «لابد من الجمع بين السياسة والعلم، ولا ينهض العلم والدين حق النهوض إلا إذا نهضت السياسة بجد»[72]، ورغم ذلك فقد خالجت أفكار الأمير خالد في السياسة، ومواقفه الجريئة من الإدارة الكولونيالية ضمير ابن باديس، الذي اعتبرها إضافة مهمة في العمل والنضال ضد الإدارة الكولونيالية، وترجم ذلك مستغلا الظروف السياسية المرنة في عهد حكومة الجبهة الشعبية[73].

وقام سنة 1936 بأداء صلاة الغائب بالمقبرة عند وفاة الأمير خالد حضرها «جموع من سكان قسنطينة... ثم ألقى خطابا في الوعظ وتأبين الفقيد»[74]، وكل ذلك تحت رقابة «أعوان الأمن وعيون الإدارة من النظام»[75]. لقد أدرك الفرنسيون طبيعة العمل الهادئ الذي كان يقوم به ابن باديس، وكان خوفهم الشديد من ازدياد شعبيته «فقد اعتادوا مشاهدته في كل اجتماع للمسلمين محفوفا برجال يحترمونه»[76].

لقد أحسن ابن باديس أخذ الأصول الثابتة من المطالب السياسية التي سطرها جده المكي وعمه حميدة وأعيان قسنطينة، وفئتاها البورجوازية بشقيها المحافظ والمتفرنس، في النصف الثاني من القرن 19م،

واستفاد من تجربة الأمير خالد، ولف كل ذلك في قالب العلم والإصلاح، ما جعل حركته الهادئة والجريئة تينع، وتورق في اتجاه الوطنية والعربية والإسلام.

الهوامش:

(1) يرى شارل روبير أجرون أن انحطاط العائلات الجزائرية الكبرى قد تسارع بعد 1870، وأنها عجزت على التكيف في ظل توسع الاستيطان الذي حاربها، وبالتالي زالت تماما في نهاية القرن 19م، ولم تبق سوى عائلات المرابطين وبعض السلالات ذات النظام الأبوي في الجنوب، ولم تتكون من جديد إلا بدءا من أعوام 1900، وبصيغة جديدة على حد تعبيره. تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص ص97، 98.-- (2) هشام جعيط: تأسيس الغرب الإسلامي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص35.--- (3) شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، ترجمة م. حاج مسعود، أ.بكلي، دار الرائد للكتاب، ودار النشر الفرنسية PUF، الجزائر، 2007، ص721 وما بعدها.--- (4) نفسه، ج1، ص722.

(5) هذه الأفكار طرحها علي مراد، كعوامل بارزة حددت وجهة ابن باديس في السياسة والإصلاح. الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر (بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925-1940). ط2، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 1999، ص ص95، 96؛ حسب الباحث القدير أبو بكر الصديق حميدي، فإن الحركة الإصلاحية الجزائرية برمتها هي وليدة تأثيرات أفكار الحركات الإصلاحية الوافدة من المشرق. قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954، دكتوراه العلوم، المدرسة العليا للأساتذة ،بوزريعة، قسم التاريخ 2010-2011، ص ص15 وما بعدها.--- (6) علي مراد: المرجع السابق، ص96.--- (7) نفسه، ص96.

(8) ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2005، ص15.

(9) الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط1، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص15.

(10) يرى أبو القاسم سعد الله أن عنصر العداوة التقليدية بين الإنجليز والفرنسيين هو الذي حرك حضر قسنطينة نحو تضمين هذه العريضة، كل أشكال المخالفات والاعتداءات الفرنسية، خصوصا وأن قنصل بريطانيا هو من قام بالمفاوضات بين بورمون والداي الحسين. الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900م)، ج1، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص473.--- (11) نفسه، ج1، ص474.

(12) عملت الإدارة الفرنسية بين سنتي 1841 و1854 على إصدار مراسيم انتزعت بها أحكام الجنايات من القضاء الإسلامي وحولتها إلى القضاء الفرنسي، وبالتالي أصبح القضاء الشرعي الإسلامي مجردا من أهم الأحكام الثقيلة. عبد العزيز فيلالي: المكي بن باديس بين السياسة والقضاء (1820-1899)، (ضمن كتاب البيت الباديسي، مسيرة علم ودين و سياسة)، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص59.

(13) من بين الأعضاء الفرنسيين في لجنة قاسطامبيد (Gastambide)، سموال أربان (Ismael Urbain)، الذي كان متأثرا بالأفكار السانسيمونية، وقد اعتنق الإسلام خلال وجوده بمصر 1833-1836، ثم سكن قسنطينة، وتزوج من قسنطينية سنة 1840، ولاشك أن المكي بن باديس قد استفاد من علاقاته ونفوذه. آلان كريستلو: المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر، مجلة الثقافة، العدد 16، السنة 11، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، ربيع الأول 1401ه، يناير- فبراير 1981، ص45.

(14) من الممثلين الجزائريين في لجنة قاسطامبيد: حسن بن بريهمات مدير مدرسة الجزائر، وحمزة بن رحال من ندرومة، ومحمد السعيد علي الشريف قايد شلاطة، والعباشي بن يرنو، ومفتي مستغانم سليمان بن صيام آغا مليانة، والحاج محمد بن زغودة قاضي العاصمة، ومحمد بن الحاج محمد قاضي سكيكدة. آلان كريستلو: المرجع السابق، هامش 12، ص45.-- (15) نفسه، ص ص44، 45.-- (16) نفسه، ص ص43، 46.

(17) سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص475.--- (18) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص353.--- (19) آلان كريستلو: المكي بن باديس، ص ص44، 47.

(20) نفسه، المرجع السابق، ص47؛ تميز الحاكم العام "De Gueydon" إلى جانب مواقفه المتطرفة في السياسة، بنفوره واشمئزازه من الشعائر الإسلامية، فقد شجع علانية سياسة تنصير المسلمين، وتحويلهم إلى العقيدة الكاثوليكية. شارل روبير أجرون: المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، ترجمة محمد العربي ولد خليفة، ط2، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2013، ص ص96، 97.

(21) سعد الله الحركة الوطنية، ج1، ص ص449،451،452.--- (22) نفسه، ج1، ص ص449،451،452.

(23) آلان كريستلو: المرجع السابق، ص47؛ عبد العزيز فيلالي: المرجع الساب، ص64.

(24) شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919، ج1، ص721.

(25) درس الأستاذ ايميل ماسكري العربية والبربرية، وتحول في اتجاه الجزائر، وكتب عنها وراسل العلماء حول تاريخها وحضارتها مما جعله أحد العارفين بالشخصية الجزائرية، ورغم أنه كان مشبعا بالآراء الاستعمارية ومغاليا فيها، إلا أنه رأى في قضية المسؤولية الجماعية إضراراً بمصلحة فرنسا. الحركة الوطنية ،ج1، ص ص455.-- (26) نفسه، ج1، ص ص446،475،454.-- (27) نفسه، ج1، ص456.

(28) رغم أن mercier كان مؤيدا للأعيان في مطالبهم حول التجنس والتجنيد، إلا أنه كان معارضا لهم في إعادة الشريعة إلى القضاء الإسلامي. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص ص483.--- (29) عبد الحميد بن باديس: شكوى الجزائر وبلوها (منذ ست وأربعين سنة)، مجلة الشهاب، ج2، مجلد13، 1 صفر 1356هـ/13أفريل1973، ص ص73،81.--- (30) نفسه، ص75.

(31) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص483.-- (32) نفسه، ج1، ص575.--- (33) نفسه، ج1، ص479.

(34) نفسه، ص ص483،484.-- (35) الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص817.-- (36) الحركة الوطنية، ج1، ص491.

(37) شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص817.-- (38) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص491.

(39) شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، ص817.

(40) انتقد عبد الحميد بن باديس أسلوب تتابع الوافدين الفرنسيين المحققين في أوضاع الجزائر، لأن الحكومة الفرنسية كانت على علم بالأوضاع القائمة تمام العلم. شكوى الجزائر وبلوها، ص73. ويرى أبو القاسم سعد الله أن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي 1891 لم تأت إلى الجزائر كي تحقق في المظالم التي ارتكبها الكولون والإدارة المحلية ضد الجزائريين منذ 1871، وإنما كان بدافع التحولات السياسية العالمية التي اقتضاها التطاحن على احتلال إفريقيا والموقف من العالم العربي إلى جانب التطور الصناعي والنمو الديموغرافي في الدول الصناعية. الحركة الوطنية، ج1، ص525.

(41) عبد الحميد بن باديس: شكوى الجزائر وبلوها، ص ص74-81.-- (42) نفسه، ص75.-- (43) نفسه، ص75.

(44) نفسه، ص76.-- (45) نفسه، ص76.-- (46) نفسه، ص77.-- (47) نفسه، ص79.-- (48) نفسه، ص79.

(49) نفسه، ص79.-- (50) نفسه، ص79.-- (51) نفسه، ص79.-- (52) نفسه، ص78.-- (53) نفسه، ص74.

(54) نفسه، ص74.-- (55) حميدة بن باديس (دفاعه عن الإسلام والقضاء والأهالي)، ضمن كتاب البيت الباديسي مسيرة علم ودين وسياسة، ط1، دار الهدى عين مليلة – الجزائر-2012، ص93.-- (56) نفسه، ص94.-- (57) سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص488-489.--

(58) شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، هامش، ص816.-- (59) نفسه، ج1، ص816.

(60) نفسه، ج1، ص817.-- (61) نفسه، ج1، ص ص818،817.

(62) كان لويس خوجة اندماجيا ومعاديا لرجال الدين المسلمين المتعصبين والموالين للنظام الإقطاعي. شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص818.-- (63) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص495.

(64) شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص820.-- (65) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص98.

(66) نفسه، ج2، ص ص99-100.-- (67) حول تفاصيل العلم الوطني وشكله في هذه الرحلة، انظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص108.-- (68) نفسه، ج2، ص123، 127.

(69) حدد الأمير خالد طبيعة حركته في استجواب أجرته معه الجريدة الإيطالية "لانازيون" في 10 جوان 1922، قال فيه: "إن حركتنا ليست دينية، ولكنها بالقوة حركة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال جميع الأقطار الإسلامية". أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص361.--

- (70) حياة كفاح 1925-1954، مذكرات، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص26.

(71) عبد الرحمن العقون: الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص157.-- (72) جريدة الشهاب، ج1، مجلد12، محرم 1955، أفريل 1936، ص50.

(73) اعترف عبد الحميد بن باديس بطبيعة المناخ السياسي الملائم في عهد حكومة الجبهة الشعبية واستثمره في نشاطه وعبر عن ذلك في قوله: «وما رجع للنفوس شيء من الأمل ضئيل إلا بعد أن جاءت هذه الحكومة الشعبية وأعلنا نحن ثقتنا بها للناس... وذلك لما نعرفه في أحزابها من احترام للأمم المرتبطة بفرنسا، واتساع حرية في الفكر والإنسانية، ولما رأينا من أخذها في التفكير في شأننا، والحديث عنا». شكوى الجزائر وبلوها، ص74.

(74) الشهاب، ج1. مجلد12، ص50.-- (75) نفسه، ص50.-- (76) نفسه، ص54.

Abstract

Deals with the subject manifestations accumulation political Constantine of 1837 to very twenties of the twentieth century, and its impact on the thought of Ibn Badis, and his political stances against the administration of French colonialism, and it is the answer to the problematic neglect researchers environment Constantine, and focus on the role of external conditions, and their impact on activity Ibn Badis political, and in this articale evidence, and historical texts reflect how well they take advantage Ibn Badis of this accumulation in Re-sent the Algerian nation, avoiding the pitfalls of his predecessors with mind sighted, and aware of the nature of their experiences in the face of the French administration.